



General Assembly

Distr.: General
24 December 2019

Arabic/English only

Human Rights Council

Forty-third session

24 February–20 March 2020

Agenda item 3

**Promotion and protection of all human rights, civil,
political, economic, social and cultural rights,
including the right to development**

Report of the Special Rapporteur on the rights of persons with disabilities on her visit to Kuwait

Comments by the State*

* The present document is being issued without formal editing.

GE.19-22456(E)



* 1 9 2 2 4 5 6 *

Please recycle 



ملاحظات دولة الكويت على تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

فقرة 2:

يرجى تصحيح تسمية "ممثلي الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين غير القانونيين" إلى ممثلي الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية".

فقرة 6:

لا يوجد سكان في الكويت يعيشون تحت خط الفقر حيث تشير البيانات أن دولة الكويت في عام 2016، قد تحطت خط الفقر الدولي والذي يقدر للفرد بنحو 1.90 دولار يوميا وذلك بناء على تقرير رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لدولة الكويت 2030 من الإدارة المركزية للإحصاء.

فقرة 7:

في عام 2019، كان عدد السكان في الكويت 4,420,110 نسمة، وبلغت نسبة الذكور 62 في المائة، ونسبة الإناث 38 في المائة، ونسبة من هم دون سن 20 سنة 26 في المائة. تضمن التعداد الوطني للسكان 2011 فصل كامل عن بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة مصنف حسب الإعاقة ومعتمد على توصيات مجلس التعاون الخليجي (مرفق تعداد 2011 رابعا الإعاقة صفحة 81). كما تنشر الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة احصائيات الإعاقة المسجلة لديها في موقعها الالكتروني بوابة بادا بشكل مستمر.

جدول إحصائية بأعداد الأشخاص ذوي الإعاقة

السنة	الجنس	تطويرية	تعليمية	سمعية	ذهنية	حركية	جسدية	نفسية	بصرية	المجموع
2018	انثى	1218	1787	2327	5672	9214	3695	16	1917	25846
	ذكر	2532	4040	2707	10114	12991	3947	42	2904	39277
	المجموع	3750	5827	5034	15786	22205	7642	58	4821	65123

فقرة 9:

على الرغم من أن دولة الكويت لم توقع على اتفاقية مراكش الخاصة لتيسير النفاذ إلى المحتوى الإلكتروني المنشور للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، إلا أنها قامت بعدد من الأنشطة والاجراءات التي تتماشى مع ما جاء في الاتفاقية نذكر منها التالي:

- أصدرت الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة الإطار الوطني لإتاحة المحتوى الإلكتروني الذي يهدف إلى تيسير دخول الأشخاص من ذوي الإعاقة إلى الشبكة الإلكترونية والمحتوى الإلكتروني، ويشمل الإطار جميع أنواع الإعاقات. وتم وضع إجراءات وخطط لتنفيذ هذا الإطار على مرحلتين: الأولى منها يتعلق بتجهيز الهيئة والجهات المختلفة بالدولة من خلال دراسة المعايير العالمية والتدريب على تطبيقها وإتاحة المواقع الإلكترونية أما المرحلة الثانية فتشمل تطبيق معايير إتاحة المحتوى الإلكتروني ومتابعة تطبيقها في الهيئات الحكومية والخاصة.
- قامت وزارة الاعلام بإطلاق خدمة «الأوديو دسكربشن» للمكفوفين، وهي تقنية الوصف الصوتي التي تمكن الأشخاص من ذوي الإعاقة البصرية لمتابعة البرامج والمسلسلات التلفزيونية.
- قامت وزارة الإعلام بتنفيذ المادة 23 من قانون 2010/8 وذلك بتوفير مترجم للغة الإشارة في برامجها الإخبارية والثقافية ووقائع جلسات مجلس الأمة والمؤتمرات على القنوات الرسمية لها.

فقرة 12:

- خصصت دولة الكويت ضمن خطتها الإنمائية الجديدة (2021/2020-2025/2024)، أهداف وسياسات لرعاية الأشخاص دعماً لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك لرعايتهم من تلك الأهداف:
- نظام وطني شامل لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع:
 - وضع نظام شامل للدمج المجتمعي لذوي الإعاقة، يقوم على مبدأ عدم التمييز ضد المعاق.
 - دمج ذوي الإعاقة في جميع نواحي الحياة وتمكينهم من المشاركة كأفراد فاعلين في المجتمع.
 - تنمية الوعي لدى المجتمع للتفاعل الإيجابي مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
 - تطوير الخدمات الاجتماعية والتأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة:
 - وضع نظام شامل للرعاية الطبية والاجتماعية والنفسية والتعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة.
 - تطوير برامج التأهيل المهني لذوي الإعاقة للحصول على وظائف في القطاعين العام والخاص.

فقرة 15:

نود الإشارة إلى صدور القانون رقم 67 لسنة 2015 بشأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان وهي مؤسسة وطنية مستقلة وفقا لمبادئ باريس، حيث تم إنشاء لجنة ثابتة تحت إسم لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن نطاق اللجان الرئيسية في الديوان وهي تختص في متابعة كل ما يتعلق بمسائل وقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما أن قرار تشكيل فريق أصدقاء المعاقين صدر من قبل الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، إلا أن الهيئة منحتة الاستقلالية الكاملة ليمارس مهامه الخاصة بمتابعة وضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فهو له حرية التصرف في وضع الاجراءات اللازمة لتطبيق أهدافه دون الرجوع إلى الهيئة. كما له الحق في تقديم توصياته للهيئة مباشرة أو إلى أي جهة حكومية أخرى بناء على الدراسات والبيانات التي يجمعها في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتراوح عدد الشكاوى المسجلة خلال النصف الأول من السنة ما يقارب 50 شكوى.

كما يحق لأي شخص من ذوي الإعاقة أو ذويه تقديم شكوى على الهيئة أو أي جهة حكومية أو خاصة عن الإساءة التي تعرض لها أو عدم الإنصاف الناتج من التقصير في تنفيذ الحقوق الممنوحة لهم. وتقدم الشكاوى إلى فريق أصدقاء المعاقين أو إلى مدير عام الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة أو لمجلس الديوان الوطني لحقوق الإنسان.

كما عينت الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة فرق ولجان تقوم بزيارة المدارس والمراكز التي تقدم خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة لتقييم جودتها ورصد أي مخالفات من شأنها أن تؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة واتخاذ الاجراءات الحازمة لحلها هذه المخالفات. حيث تم سحب الموافقة من مدرسة ومؤسسة في العام الماضي وذلك لعدم التزامهم باللوائح والقوانين والمعايير.

كما نشير إلى أنه في مجلس الأمة (البرلمان) توجد لجنة متخصصة تسمى " لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة " تتلقى الشكاوى من الأشخاص ذوي الإعاقة أو أولياء أمورهم، إلى جانب ذلك فإن من مهامها الوقوف على مدى الالتزام بتنفيذ القانون رقم 8 لسنة 2010.

فقرة 15:

نود الإشارة إلى صدور القانون رقم 67 لسنة 2015 بشأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان وهي مؤسسة وطنية مستقلة وفقا لمبادئ باريس، حيث تم إنشاء لجنة ثابتة تحت إسم لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن نطاق اللجان الرئيسية في الديوان وهي تختص في متابعة كل ما يتعلق بمسائل وقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما أن قرار تشكيل فريق أصدقاء المعاقين صدر من قبل الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، إلا أن الهيئة منحتة الاستقلالية الكاملة ليمارس مهامه الخاصة بمتابعة وضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فهو له حرية التصرف في وضع الاجراءات اللازمة لتطبيق أهدافه دون الرجوع إلى الهيئة. كما له الحق في تقديم توصياته للهيئة مباشرة أو إلى أي جهة حكومية أخرى بناء على الدراسات والبيانات التي يجمعها في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتراوح عدد الشكاوى المسجلة خلال النصف الأول من السنة ما يقارب 50 شكوى.

كما يحق لأي شخص من ذوي الإعاقة أو ذويه تقديم شكوى على الهيئة أو أي جهة حكومية أو خاصة عن الإساءة التي تعرض لها أو عدم الإنصاف الناتج من التقصير في تنفيذ الحقوق الممنوحة لهم. وتقدم الشكاوى إلى فريق أصدقاء المعاقين أو إلى مدير عام الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة أو لمجلس الديوان الوطني لحقوق الإنسان.

كما عينت الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة فرق ولجان تقوم بزيارة المدارس والمراكز التي تقدم خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة لتقييم جودتها ورصد أي مخالفات من شأنها أن تؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة واتخاذ الاجراءات الحازمة لحلها هذه المخالفات. حيث تم سحب الموافقة من مدرسة ومؤسسة في العام الماضي وذلك لعدم التزامهم باللوائح والقوانين والمعايير.

كما نشير إلى أنه في مجلس الأمة (البرلمان) توجد لجنة متخصصة تسمى " لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة " تتلقى الشكاوى من الأشخاص ذوي الإعاقة أو أولياء أمورهم، إلى جانب ذلك فإن من مهامها الوقوف على مدى الالتزام بتنفيذ القانون رقم 8 لسنة 2010.

الفقرات 16 – 17 :

ساوى الدستور الكويتي بين جميع المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات وفقاً لما نصت عليه المادة (٢٩) منه على أن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين" لذلك جاءت القوانين الكويتية ملتزمة بتلك المبادئ فعلى سبيل المثال أكد القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بإصدار قانون الجزاء على مبدأ المساواة في تطبيق أحكامه حيث نصت المادة (١١) على سريان أحكامه على كل شخص يرتكب في إقليم الكويت جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه.

وبالنسبة لقانون دولة الكويت المدني رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ بدولة الكويت فقد جاءت أحكامه متفقة مع تلك المبادئ ومقررة في المادة (٩) منه أن شخصية الإنسان تبدأ بولادته حياً وتنتهي بوفاة.

وفيما يتعلق بأهلية الأشخاص من ذوي الإعاقة فقد تضمنت أحكام القانون المدني العديد من الأحكام بهذا الشأن حيث نصت المادة رقم (84) منه على أن "كل شخص أهل للتعاقد ما لم يقرر القانون عدم أهليته أو ينتقص منها"، كما تضمنت المادة رقم (96) فقرة (1) أن كل شخص بلغ سن الرشد يكون كامل الأهلية لأداء التصرفات القانونية.

كما نصت المادة (107) فقرة (1) من ذات القانون على أنه يجوز للمحكمة أن تعين للشخص من ذوي الإعاقة مساعداً قضائياً يعاونه في التصرفات التي ترى أن مصلحته تقتضي المساعدة فيها وذلك إذا كان بالشخص عجز جسماني شديد، من شأنه أن يصعب عليه الإلمام بظروف التعاقد، أو يعسر عليه التعبير عن إرادته، وعلى الأخص إذا كان أصم أبكم أو أعمى أصم أو أعمى أبكم.

ونصت المادة (109) بأنه إذا تعذر على الشخص بسبب حالته الجسمانية أو المرضية، أن يبرم التصرف، ولو بمعاونة مساعد، فإنه يجوز للمحكمة أن تأذن للمساعد القضائي في أن يبرمه بالانفراد، نيابة عنه، إذا كان من شأن عدم إبرامه أن يهدد مصالحه بالخطر.

والأصل هنا أن كل شخص بلغ سن الرشد يكون كامل الأهلية لأداء التصرفات القانونية، أما مسألة أن يبرم المساعد القضائي التصرف نيابة عن الشخص فلقد أحاطها المشرع بالعديد من الضمانات أبرزها أن تأذن المحكمة للمساعد القضائي بإبرام التصرف، وأن يكون عدم إبرام التصرف من شأنه تهديد مصالح الشخص بالخطر، إضافة إلى أن المساعد القضائي لا تعينه المحكمة إلا إذا كان بالشخص عجز جسماني شديد، من شأنه أن يصعب عليه الإلمام بظروف التعاقد، أو يعسر عليه التعبير عن إرادته.

فقرة 18:

أطلقت الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة استراتيجيتها 2020-2025 في ديسمبر 2018، وهي خطوة بناءة لوضع خطة استراتيجية وطنية للإعاقة. وحددت الهيئة في استراتيجيتها الشركاء الأساسيين في التنفيذ والمكلفون عن تطبيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بناء على قانون 2010/8. وستقوم الهيئة بإعداد اتفاقيات تعاون مع الشركاء لتحديد الأطر الاستراتيجية وتحقيقها ضمن فرق عمل مشتركة تقوم بتنفيذ الجدول الزمني المحدد للاستراتيجية.

كما قامت الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بتنفيذ مشروع "تحقيق رؤية دولة الكويت 2035 للأشخاص ذوي الإعاقة" بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، ويهدف المشروع إلى تعزيز الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والعمل على دمجهم في مجتمع شامل، بالإضافة إلى توفير خدمات ذات أولوية مستدامة وتشمل: الحد من الإعاقة، وإعادة التأهيل الطبي، والتعليم، وخدمات التدريب المهني. وضم المشروع مجموعة من الأنشطة التي تعمل على تطبيق وضممان هذه الحقوق على مستوى الكويت.

فقرة 21 - 20:

تضمن التعداد الوطني للسكان 2011 فصل كامل عن بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة مصنف حسب الإعاقة ومعتمد على توصيات مجلس التعاون الخليجي (مرفق تعداد 2011 رابعا الإعاقة صفحة 81). كما تسجل الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بيانات الاشخاص ذوي الاعاقة غير الكويتيين وتقدم لهم دولة الكويت الرعاية الصحية والتعليمية والحقوق الوظيفية حسب بنود قانون 2010/8. وعدد المسجلين من فئة المقيمين بصورة غير رسمية هو (1754) شخص من ذوي الاعاقة.

فقرة 22:

بداية تجدر الإشارة إلى أن المادة رقم (29) من دستور دولة الكويت قد أرست المبدأ العام في مناهضة العنصرية، حين رسخت وأسست قواعد وأطر المساواة ومناهضة التمييز وإعلاء الكرامة الإنسانية دون تفرقة ما بين شخص وآخر، حيث نصت على أن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين".

وقد أشارت المذكرة التفسيرية لدستور دولة الكويت، في تفسيرها لنص المادة (29)، إلى أن هذه المادة قد نصت على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بصفة عامة، وأنها خصت بالذكر أهم تطبيقات هذا المبدأ بقولها "لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين". وقد آثرت هذه المادة ألا تضيف إلى ذلك عبارة "أو اللون أو الثروة" برغم من ورود مثل هذه العبارة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وذلك لأن شبهة التفريق العنصري لا وجود لها في البلاد، فضلاً عن كفاية نص المادة في دفع هذه الشبهة، كما أن التفريق بين الناس بسبب الثروة، أمر منتف بذاته في المجتمع الكويتي، فلا حاجة للنص على نفيه بحكم خص.

كما جاءت المادة رقم (7) من الدستور الكويتي، لتنص على أن "العدل والحرية والمساواة دعائم المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين".

وعناية من دولة الكويت بحقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة أن صدر القانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة وتعديلاته.

وإيماناً من دولة الكويت بأهمية حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة بصفة خاصة، بادرت بالانضمام إلى اتفاقية حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة، وذلك بموجب القانون رقم 35 لسنة 2013 الصادر في 26 مايو 2013.

ولما كانت الاتفاقيات التي تُصدق عليها دولة الكويت تصبح من تاريخ نفاذها جزءاً لا يتجزأ من التشريعات الكويتية الوطنية، يُضم إلى المنظومة القانونية الداخلية لدولة الكويت، ومن ثم يكون على جميع هيئات ومؤسسات الحكومة والأفراد الالتزام بأحكامها، ليس هذا فقط بل أن القضاء الكويتي يكون على عاتقه كفالة احترامها وحمايتها.

وتأتي هذه الإلزامية القانونية الوطنية، استناداً إلى نص المادة رقم (70) من الدستور الكويتي والتي تنص على أنه "يُرم الأُمير المعاهدات بمرسوم ويبلغها مجلس الأمة فوراً مشفوعة بما يتناسب من البيان، وتكون للمعاهدة قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية ...".

كما حرص المشرع الوطني على أن تتناول التشريعات الوطنية في أحكامها نصوصاً تسعى نحو تعزيز ورعاية الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية، كما تناهض في نصوصها أية مظاهر للتمييز العنصري أو العنصرية أيا كان سببها، وفي سياق متصل وتأكيداً على مبدأ المساواة فلقد ساوى الدستور الكويتي بين

الجميع أمام القانون في الحقوق والواجبات، لذلك جاءت التشريعات الوطنية لدولة الكويت ملتزمة بتلك المبادئ فعلى سبيل المثال أكد القانون رقم 16 لسنة 1960 الخاص بإصدار قانون الجزاء على مبدأ المساواة في تطبيق أحكامه حيث نصت المادة 11 على سريان أحكامه على كل شخص يرتكب في إقليم الكويت جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه.

وفي سياق مناهضة العنصرية والكراهية الدينية، أصدرت دولة الكويت المرسوم بالقانون رقم 19 لسنة 2012 في شأن حماية الوحدة الوطنية والذي ينص في مادته الأولى على أن "يحظر القيام أو الدعوة أو الحض بأي وسيلة من وسائل التعبير المنصوص عليها في المادة (29) من القانون رقم 31 لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء على كراهية أو ازدراء أي فئة من فئات المجتمع أو إثارة الفتن الطائفية أو القبلية أو نشر الأفكار الداعية إلى تفوق أي عرق أو جماعة أو لون أو أصل أو مذهب ديني أو جنس أو نسب، أو التحريض على عمل من أعمال العنف لهذا الغرض، أو إذاعة أو نشر أو طبع أو بث أو إعادة بث أو إنتاج أو تداول أي محتوى أو مطبوع أو مادة مرئية أو مسموعة أو بث أو إعادة بث إشاعات كاذبة تتضمن ما من شأنه أن يؤدي إلى ما تقدم..".

فقرة 23:

نظم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بالتعاون مع الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة خلال شهر مارس ٢٠١٨ ندوة بعنوان "التطبيقات العملية على قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ٨ لسنة ٢٠١٠"، في سبيل توعية وإرشاد وتثقيف المجتمع بشأن الحقوق والواجبات والخدمات المنصوص عليها في القانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٠.

كما قامت الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بتقديم دورات خاصة للتعرف على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المذكورة في قانون 2010/8 والاتفاقية الدولية.

عدد المشاركين	التاريخ	عنوان الورشة التدريبية
72	2018/12/3	Project Closure Workshop
39	2018/11/20-18	" تعزيز الحوار بين منظمات المجتمع المدني "
32	2018/11/8-7	الإعاقة والدمج: المفاهيم والتوجهات الحديثة

الإعاقة والدمج: المفاهيم والتوجهات الحديثة	2018/11/5-1	24
الإعاقة والدمج: المفاهيم والتوجهات الحديثة	2018/10/28-10	21
Introducing Guidelines for Inclusive Education in Kuwait Schools	2018/10/25-23	33
PADA Strategy	2018/10/18-10	56
International Classification of Functioning	2018/09/26-23	20
"الطريق نحو التوظيف الشامل"	2018/9/12-02	18
ON UNIVERSAL DESIGN IN THE BUILT ENVIRONMENT	2018/7/10-1	14
إدارة مبادرات الشراكة والتعاون	2018/6/25-24	8
"الإطار الوطني لإتاحة المحتوى الإلكتروني"	2018/6/7	48
مهارات التصوير الفوتوغرافي و الفيديو و مبادئ السوشال ميديا	2018/5/16	5
Fundamentals of crisis management & customer relations	2018/5/15	4
Media Training	2018/5/14	4
Fundamentals of key message and content development	2018/5/10	5
Social media fundamentals	2018/3/20	6
Accessibility in the Procurement Process	2018/3/4	5

Developing the Digital Accessibility Strategic Direction for PADA	2018/5/23/21	3
Kuwait Digital Accessibility Introduction to Digital Standard Accessibility and the	2018/5/8-6	10
Kuwait National Framework for Digital Accessibility	2018/5/1	19
International Classification of Functioning	2018/4/17	6
استراتيجية الموارد البشرية	2018/4/5	11
Educational Support Model/Principles for PADA Staff	2018/3/21	4
Educational Support Model/Principles for PADA Staff	2018/3/20	12
كود الكويت للوصول حسب معايير التصميم العالمي	2018/3/12	63
AM مهارات الاتصال و خدمة العملاء	2018/11/30-26	23
PM مهارات الاتصال و خدمة العملاء	2018/11/30-26	20
بناء قدرات موظفي الهيئة العامة لشئون ذوى الإعاقة في مجال المتابعة والتقييم للمشاريع التنموية	2018/7/18-16 2018/8/8-6	13
عدد المشاركين الكلي		598

أن السياسات والاستراتيجيات الخاصة بذوي الإعاقة للدولة تدعو إلى تغيير نظرة المجتمع للأشخاص ذوي الإعاقة ودعوتهم للمشاركة في العديد من الأنشطة الاجتماعية والثقافية والترفيهية، وقد دعمت الكويت هذه السياسات بخطط إعلامية هادفة تحمل شعارات مثل "قدراتي - تميزني" و"شركاء لتوظيفهم" وغيرها من الشعارات الايجابية. وتعلم الكويت أن هذا تغيير نظرة المجتمع نحو قضية الإعاقة ليس جهد يوم وليلة ولكنه يحتاج إلى سنوات ليتعمق في المجتمع. هذا بالإضافة إلى جهود الدولة في التعاون بين مؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية في مجال دمج الأشخاص ذوي الإعاقة وبناء قصص وتجارب ايجابية تدعم التغيير وتكافح الوصمة الاجتماعية الموجودة في الكويت.

الفقرة 25:

أن الاستراتيجية الجديدة للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة 2020-2025 تهدف إلى تحويل النموذج الطبي إلى النموذج الاجتماعي وتدعم الاستراتيجية الجديدة خمس ركائز تمتد على أربع مجالات في المجتمع، وتظهر تطوراً من الداخل يعزز التغيير المطلوب لتقديم الدعم المتمحور حول الأشخاص ذوي الإعاقة، بدلاً من تقديم الخدمة المشروط.

كما اقترحت الهيئة ضمن المراجعة التي تقوم بها لقانون 2010/8 تعديل تعريف الإعاقة ليتماشى مع النموذج الاجتماعي والاتفاقية الدولية.

وقامت في دراسة التصنيف الدولي لأداء الوظائف والعجز والصحة ICF وعقد عدد من الورش التعريفية للمختصين في مجال تشخيص ذوي الإعاقة، وبدأت في وضع خطة لبناء نظام كامل لتشخيص الإعاقة بناء على النموذج الاجتماعي مع فريق الأسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا).

فقرة 26:

وإذ نود أن نشير إلى أن دولة الكويت من أوائل الدول التي أولت اهتماماً كبيراً بالأشخاص ذوي الإعاقة حيث وضعت كثيراً من القوانين والمميزات والتسهيلات لهذه الفئة، وبالنسبة للمقيمين بصورة غير قانونية التي لا يشملهم القانون رقم 2018/8 فيتم التنسيق ما بين الجهاز المركزي والجهات الخيرية الحكومية والأهلية لتقديم المساعدات المادية والطبية أو أي احتياج آخر لذوي الإعاقة منهم ويقوم الجهاز المركزي بصرف بطاقات مراجعة أو بطاقة ضمان صحي للمقيمين بصورة غير قانونية كل حسب مركزه القانوني لتسهيل عليهم الحصول على كافة المساعدات والمعونات من هذه الجهات الخيرية.

- نرفق لكم إحصائية بمجموعة من المساعدات التي تقدم لذوي الإعاقة.

المساعدات المقدمة لفئة المقيمين بصورة غير قانونية

من ذوي الإعاقة عن طريق صندوق إعانة المرضى

البيان	2016	2017	2018
أجهزة طبية واحتياجات خاصة	28.404 د.ك 308 شخص	37.094 د.ك 244 شخص	55.969 د.ك 265 شخص
العيون (عدسات ، نظارات ، قرنية)	10.077 د.ك 393 شخص	15.364 د.ك 295 شخص	26.569 د.ك 428 شخص
أجهزة سمع ونطق وسماعات - جهاز باها قوقعة	28.434 د.ك 74 شخص	43.895 د.ك 90 شخص	21.063 د.ك 90 شخص
مفاصل وأطراف صناعية	6.150 د.ك 14 شخص	11.250 د.ك 15 شخص	13.485 د.ك 24 شخص
زراعة أعضاء (كلى - كبد - نخاع)	10.222 د.ك 2 شخص	22000 د.ك 5 أشخاص	3.050 د.ك 3 أشخاص

• جمعية الهلال الأحمر خلال عام 2018

خلال عام 2018		
البيان	التكلفة	أعداد المستفيدين
حفاظات ذوي الاحتياجات الخاصة	702 د.ك	7 أشخاص

فقرة 27:

لوحظ تكرار مصطلح البدون ... عديمي الجنسية في كثير من مراسلات تقارير الأمم المتحدة ولا بد أن نوضح أن المسمى الرسمي المعتمد من مجلس الوزراء الكويتي هو المقيمين بصورة غير قانونية نظراً لأنهم أخفوا جنسياتهم الأصلية وتم تحديد جنسياتهم من قبل دولة الكويت من خلال الأصول المشتركة بالعلاقة الأسرية وشجرة العائلة ومن خلال الوثائق الحكومية المتوفرة لدى الدولة.

في البداية، لا بد أن نؤكد ان دولة الكويت ممثلة بالجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية قامت بتوفير كافة الخدمات والتسهيلات لهم أسوة بالكويتيين والإدعاء بفقر هذه الفئة عار من الصحة، حيث أن الجهاز المركزي يقوم بصرف بطاقات مراجعة أو بطاقات ضمان صحي حسب مركزهم القانوني تتيح لهم التمتع بكافة الخدمات والتسهيلات كالعلاج والتعليم بالجان والحصول على مواد تموينية أسوة بالكويتيين بالإضافة إلى المساعدات الكبيرة التي تقدم للمحتاجين من الجهات الخيرية سواء الحكومية ممثلة ببيت الزكاة وصندوق إعانة المرضى أو اللجان الخيرية الأهلية.

كما أولى الجهاز المركزي ذوي الإعاقة من المقيمين بصورة غير قانونية أهمية كبيرة حيث أعطتهم الأولوية بإنجاز معاملاتهم لدى الجهاز وتوفير الاحتياجات التي تسهل عملية التنقل من خلال مراجعتهم، كما قام الجهاز المركزي بتوفير خدمة خاصة لذوي الإعاقة الشديدة الذي يتعذر عليهم الحضور شخصياً لإنجاز معاملاتهم حيث يقوم بإرسال مندوب خاص إلى محل الإقامة لعمل ما يلزم لتجديد بطاقاتهم وتسليمها لهم لتتيح لهم الحصول على الخدمات المقدمة لهم وإنجاز كافة المعاملات الأخرى.

وبالإشارة إلى ما ورد في الفقرة على جميع الوثائق المدنية ما لم يوقعوا على إعلان تنازل عن أي حق من المطالبة بالجنسية الكويتية ليتم سحب الوثائق المدنية فهذا الكلام عار تماماً من الصحة ، كما أن الجهاز المركزي غير معني بموضوع الجنسية والتنازل عنها فهذا ليس من اختصاصه. كما يعد استخراج الوثائق المدنية بكافة أنواعها حقاً ثابتاً تعترف به الدولة لجميع الموجودين على أرضها كما يعتبر إحدى الوسائل التي من خلالها تحمي الدولة الأسرة. ويتم استخراج جميع الوثائق الرسمية للمقيمين بصورة غير قانونية بما فيهم ذوي الإعاقة والدليل على ذلك أنه يوجد نحو (1753) من ذوي الإعاقة من المقيمين بصورة غير قانونية مسجلين لدي الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة وذلك حتى تاريخ 2019/8/20 حيث تم تسجيلهم بناء على الوثائق والبطاقات الخاصة به .

ونرفق لكم جدول يبين أعداد الوثائق التي تم إصدارها عام 2018 للمقيمين بصورة غير قانونية بما فيهم ذوي الإعاقة، وكذلك جدول بأعداد شهادات الميلاد الصادرة من عام 2014 حتى 2018 وهم كالتالي :

عدد الوثائق التي صدرت خلال عام 2018

1948	شهادات ميلاد
214	شهادة وفاة
1027	عقد زواج
477	عقد طلاق
1617	توثيقات
6132	تصديقات

إحصائية بأعداد شهادات الميلاد وشهادات الوفاة لفئة

المقيمين بصورة غير قانونية خلال الخمس سنوات

عدد الوفيات	عدد المواليد	عدد الشهادات الصادرة
197	2643	2014
264	3284	2015
232	3147	2016
234	2967	2017
214	1948	2018

فقرة 31:

لقد أولت دولة الكويت ممثلة بوزارة التربية اهتماماً بالغاً بذوي الإعاقة السمعية من الناحية التعليمية، كما اتخذت وزارة التربية كل الخطوات اللازمة لتطوير تعليم ذوي الإعاقة السمعية وذلك من خلال

انتقال التعليم من التعليم المهني إلى التعليم الأكاديمي وذلك لتمكين ذوي الإعاقة السمعية ليكونوا على قدم المساواة مع أقرانهم من غير ذوي الإعاقة في التحصيل الأكاديمي ليمتد من المراحل الدراسية الأولى إلى التعليم الجامعي والكليات التطبيقية، ومن هذا المنطلق قامت وزارة التربية بتوفير الكوادر التعليمية المتخصصة في لغة الإشارة للقيام بتدريس الطلبة من ذوي الإعاقة السمعية، ومع هذا التطور التعليمي لم تعد لغة الإشارة الكويتية تلبى الاحتياجات الأكاديمية في الفصول الدراسية، مما أدى إلى الحاجة إلى لغة ثرية في مفرداتها لتلبية هذا التطور الأكاديمي من خلال استخدام لغة الإشارة العربية والتي لا تختلف اختلاف جذري عن لغة الإشارة الكويتية، بل هي مقاربة لها بشكل كبير مع ملاحظة ترك حرية الاختيار للطلبة من ذوي الإعاقة السمعية في التواصل بلغة الإشارة العربية أو الكويتية، كما يتم تدريب وتعليم الطلبة من ذوي الإعاقة السمعية على لغة الإشارة العربية وإعدادهم إعداد جيد لتلافي الاختلافات المحدودة بينها وبين لغة الإشارة الكويتية.

الفقرتان ٣٣ - ٣٤:

الأطر القانونية وخاصة قانون الانتخاب رقم (35) لسنة 1962 والتعديلات التي أدخلت عليه لم تمنع الأشخاص من ذوي الإعاقة من ممارسة حقهم في الإدلاء بأصواتهم على نحو مماثل لأقرانهم، حيث نصت المادة الأولى منه على أن "لكل كويتي بالغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب..".

يتم الاقتراع في دولة الكويت بصورة سرية كما جاء في المادة (٣٣) من قانون الانتخاب والتي نصت على أن "يجري الانتخاب بالاقتراع السري" وهذا ينسحب على الأشخاص ذوي الإعاقة.

علماً بأنه لذوي الإعاقة الحق في التصويت بمفردهم وبحرية تامة، وأن تعذر قيامهم بالتصويت لظروفهم الخاصة، أو لحاجتهم للمساعدة، يقوم القاضي المشرف على الانتخابات بتيسير عملية تصويتهم بما يكفل حقهم بالتصويت وفقاً لما نصت عليه المادة (٣٤) من القانون.

فقرة 36:

هناك عدة إجراءات رسمية لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة أو المنظمات التي تمثلهم في القضايا الخاصة بهم، حيث تنص المادة 49 من القانون رقم 2010/8: يكون للهيئة مجلس اعلى يختص بوضع الاهداف والسياسات العامة للهيئة، ويشكل هذا المجلس برئاسة النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء او من ينيبه

وعضوية كل من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزير الصحة، ووزير التربية ووزير التعليم العالي، ورئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للشباب والرياضة بالإضافة الى ممثلين من جمعيات النفع العام والاندية العاملة في مجال الاعاقة.... كما تنص المادة 52 من القانون المذكور على أنه: يكون للهيئة مجلس ادارة يشكل بقرار من المجلس الاعلى برئاسة المدير العام وعضوية كل من: ممثل عن كل من وزارة الصحة والتربية والتعليم العالي والشؤون الاجتماعية والعمل والهيئة العامة للشباب والرياضة وديوان الخدمة المدنية، ولا تقل درجته عن درجة وكيل وزارة مساعد. ويضم كذلك اربعة ممثلين منتخبين عن جمعيات النفع العام والاندية العاملة في مجال الاعاقة، واثنين من ذوي الكفاءة والخبرة بشؤون الاعاقة، يتم اختيارهما من خارج الهيئة بناء على ترشيح من المدير العام، وذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة مماثلة.

كما أن أغلب اللجان المختصة التي شكلت مع الجهات الأخرى تضم فيها أشخاصاً من ذوي الإعاقة وجمعيات النفع العام التي تمثل الأشخاص من ذوي الإعاقة مثال على ذلك فإن اللجنة العليا لدعم التعليم تضم جمعيات النفع العام التالية: جمعية تقويم وتعليم الطفل، والجمعية الكويتية للمعاقين وجمعية اختلافات التعلم وجمعية أولياء أمور الأشخاص من ذوي الإعاقة وجمعية قضايا المعاقين وتضم أحد الأشخاص من ذوي الإعاقة الحركية. كذلك بالنسبة للجنة العليا للخدمات الطبية.

بالإضافة إلى ذلك هناك قاعدة بيانات بالأشخاص من ذوي الإعاقة في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة ويتم الاستعانة في المشاريع والأنشطة الخاصة بقضايا حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

فقرة 39:

يكمل الأشخاص ذوي الاعاقة الحاصلين على درجة الثانوية تعليمهم العالي في الجامعات داخل وخارج الكويت، ويتراوح إجمالي عدد المبتعثين للدراسة بالخارج من ذوي الإعاقة 96 طالباً وطالبة، وعدد الطلبة داخل الكويت 297 طالب من ذوي الإعاقة مسجل بجامعة الكويت لعام 2019/2018.

كما يرجى تعديل تاريخ البدء في دعم المقدم من الهيئة العامة للأشخاص ذوي الإعاقة حيث بدأ من 2010 وليس من 2018.

– فيما يتعلق بالأطفال المصابين بمتلازمة الداون.. فإنه سبق وأن تم إنشاء فصول لهؤلاء الطلاب داخل مدارس التعليم العام، وتعمل وزارة التربية على تيسير الإجراءات اللازمة نحو دمج هؤلاء الطلاب مع باقي الطلاب داخل فصول التعليم العام.

فقرة 41 و42:

قامت الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بوضع استراتيجية 2020-2025 والتي تضم 4 مجالات رئيسية وهي: التعليم، التوظيف، الرعاية الصحية، والأنشطة المجتمعية الترفيهية. وتعمل الهيئة حالياً بوضع 4 خطط في المجالات الأربعة وتحديد أدوار الجهات المشاركة الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ هذه الاستراتيجية.

كما قامت الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بإعداد وثيقة تهدف إلى تطوير خارطة طريق للتعليم الدامج خاص بالطلبة من ذوي الإعاقة بالتعاون مع جميع الجهات المعنية بالتعليم، والتي يمكن أن تتحول إلى خطة وطنية للدمج التعليمي في الدولة.

قامت وزارة التربية بتوجيه الجهات المعنية لديها (قطاع التخطيط) لتشكيل لجان عاملة لتنفيذ الدمج الشامل في مدارس التعليم العام بالتعاون مع قطاع التعليم الخاص والنوعي واتخاذ كافة القرارات والإجراءات اللازمة لتحقيق الدمج الشامل لذوي الإعاقة بما يكفل لهم الحق بالتعليم مع أقرانهم في التعليم العام، واضعين في الاعتبار التهيئة الشاملة للبيئات المدرسية على مستوى الهيئة الإدارية والهيئة التعليمية مع توفير الخدمات المساندة وكذلك تهيئة البيئة الصفية لتناسب مع الدمج الشامل الأمثل للطلاب من ذوي الإعاقة.. ويبقى خيار ولي الأمر في إلحاق ابنه بالمدارس الخاصة أو بالمدارس الحكومية.

وذلك عملاً بخطة وزارة التربية لتطوير التعليم العام في دولة الكويت والتي من بين أهدافها تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من حصولهم على الحق في التعليم وذلك عن طريق تطبيق مواد القانون رقم 2010/8 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ودمج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات الوطنية، ووضع معايير خاصة للمرافق التعليمية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتسهيل دمج ذوي الإعاقة في العملية التعليمية في مدارس التعليم العام، وإعداد كوادر بشرية متخصصة في مجال الإعاقة.

الفقرة 43:

تضمن دولة الكويت حصول الأطفال بما فيهم ذوي الإعاقة على التعليم الأساسي الجيد المجاني والإلزامي.

وقد تم إنشاء الصندوق الخيري لمتابعة المتعثرين مالياً من الطلاب غير الكويتيين، سواء كانوا من ذوي الإعاقة أو من غيرهم، وبغض النظر عن جنسياتهم. وقد خصصت الوزارة لهذا الصندوق مبلغ (6) مليون و(500) ألف دينار كويتي للعام الدراسي 2017/2016 - أي ما يقارب مبلغ (واحد وعشرون مليون وثلاثمائة وخمسة وثمانون ألف دولار)، وذلك لتحقيق مجانية التعليم يقوم خلالها ولي الأمر بتقديم ملف خاص لكل طفل يتضمن بياناته الأساسية واسم المدرسة والصف والمرحلة الدراسية.

كما تم توقيع اتفاقية في ديسمبر 2018 بين وزارة التربية وبيت الزكاة (مؤسسة مجتمعية) لدعم صندوق التعليم الخيري، وذلك بتخصيص مبلغ (750) ألف دينار كويتي - أي ما يقارب مبلغ (اثني مليون وأربعمائة وسبعة وستون ألف وخمسمائة دولار) - للمقيمين بصورة غير قانونية.

الفقرة (44):

من الجدير بالذكر أن وزارة التعليم العالي تدرج خطة لالتحاق الطلبة ذوي الإعاقة سنوياً ضمن خطط البعثات الخارجية، فقد بلغ عدد الطلبة المقبولين من ذوي الإعاقة في البعثات الخارجية للعام الدراسي (2019/2018) 22 طالباً وطالبة ممن استوفوا الشروط، وإن إجمالي عدد المتبعثين للدراسة بالخارج من ذوي الإعاقة (96) طالباً وطالبة، وعدد الطلبة داخل الكويت (297) طالب من ذوي الإعاقة يمارسون حقهم في التعليم العالي بجامعة الكويت لعام 2019//2018.

ولا يوجد أي تفرقة أو تمييز بين الطلبة من ذوي الإعاقة وبين أقرانهم من غير ذوي الإعاقة، ويتم القبول في الجامعة حسب النسبة المئوية والتحصيل العلمي للطلاب كما هو معمول به في الجامعات.

علماً بأن وزير التربية والتعليم العالي قد اعتمد مؤخراً قرار بقائمة مؤسسات التعليم العالي المعتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية للطلبة من ذوي الإعاقة متضمنة 33 جامعة معتمدة في مختلف الولايات ومثل هذا القرار يأتي في إطار تشجيع الأشخاص من ذوي الإعاقة في مواصلة واستكمال دراستهم خارج البلاد.

قامت جامعة الكويت والجامعات الجديدة بالالتزام بكود سهولة الوصول إلى المباني الحديثة ليتمكن الأشخاص من ذوي الإعاقة من استخدامهم بيسر.

فقرة 49:

توضيح الجملة الأخيرة والتي تشير أنه ينبغي أن تخصص الاستحقاقات مباشرة للأشخاص ذوي الإعاقة، ونود التوضيح بهذا الصدد بأنه قانون 8 لسنة 2010 يعطي امتيازات ومخصصات عديدة للأشخاص ذوي الإعاقة والمكلفين برعايتهم ويتم تحويل مخصصات الأشخاص ذوي الإعاقة إلى أرصدهم البنكية الشخصية حتى الأشخاص غير البالغين السن القانونية.

فقرة 51:

نشير إلى أن في السابق كانت دولة الكويت تصنف الأمراض النفسية تحت مفهوم الإعاقة الذهنية، ولكن الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة قامت بفصل تلك الأمراض النفسية عن الإعاقة الذهنية في عام 2018، حيث بدأت في استخراج شهادات الإعاقة النفسية. حيث تم استخراج 311 شهادة لأشخاص من ذوي الإعاقة النفسية.

فقرة 52:

أن غالبية المسجلين في الهيئة يحصلون على شهادة الإعاقة المناسبة لحالهم بناء على رأي اللجنة المتخصصة بتشخيص الإعاقة والتي تضم مجموعة من الاستشاريين والأطباء في تخصص الإعاقة المطلوبة، حيث يتم دراسة حالته وتحويله إلى اللجنة المختصة عند الحاجة. ولتأكيد هذه الحقيقة، ننظر إلى عدد القضايا المسجلة ضد الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، وعدد القضايا المسجلة ضد الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بلغ عدد (3006) إلى الآن، حيث صدرت أحكام بعدد (949) قضية كانت نتائج (724) قضية لصالح الهيئة (225) ضد الهيئة مما يعني أن الهيئة تقوم بعمل التقييم المناسب للحالة، ولا تزال بقية القضايا منظورة لدى المحاكم، وهنا نشير إلى أن هذا يبين أن الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة تقوم بعمل التقييم المناسب للحالات المتقدمة لديها من خلال لجان فنية متخصصة.

فقرة 56:

- 1- الأسرة الطبية: تستخدم الأسرة الطبية فقط للحالات التي تحتاجها بناء على توصيات الطبيب.
- 2- يتم وضع جدول تأهيل ومتابعة لكل الحالات من خلال جهاز فني متكامل من جميع التخصصات يهدف إلى تأهيلهم وتدريبهم المهارات الحياتية والمهنية التي يحتاجونها بالإضافة إلى الخدمات الطبية والتعليمية والترفيهية التي تناسب الشخص. وتيسر لهم الدور المراجعات الطبية

في المستشفيات - الأنشطة الخارجية - الجولات والرحلات الترفيهية - الاحتفالات - المعسكرات... الخ.

3- الزيارات الداخلية: أن الزيارات الخاصة بأولياء الأمور مفتوحة يوميا من الفترة الصباحية حتى ما بعد المساء وهناك أسر منتظمة بالزيارات لأبنائهم ومتابعتهم ولكن هناك بعض الأسر غير المقيمة في الكويت، وبعض أولياء الأمور من كبار السن لا تسمح لهم ظروفهم بالزيارات المنتظمة.

4- الزي الموحد: الزي الموحد هو الزي الوطني للدولة ويسهل توفيره في الأسواق المحلية.

5- غرف الجلوس: تستخدم غرف الجلوس لمشاهدة البرامج الترفيهية من خلال التلفاز.

6- الحمامات المشتركة والرائحة الكريهة: يوجد بعض الحالات التي لا تستطيع الاعتماد على نفسها نظرا لظروف الحالات ذات الإعاقات الشديدة.

7- يعاملون معاملة المرضى: يتم معاملة النزلاء بالدور الايوائية رجال ونساء وأطفال حسب ظروفهم الصحية حيث أن أغلب الحالات تعاني من أمراض مزمنة بجانب الإعاقة مثل الصرع والالتهابات الصدرية المزمنة ومرض السكر والضغط وكذلك هشاشة العظام وأمراض السرطان.... الخ.

فقرة 61:

- تقدم الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة (١٤) نوع من الكراسي المتحركة ويتم تحديد نوع الكرسي المناسب للشخص من ذوي الإعاقة الحركية بواسطة لجنة مكونة من أخصائيين بالتشاور مع الشخص ذوي الإعاقة.

الفقرات ٦٣ - ٦٤ - ٦٥:

ساوى الدستور الكويتي بين جميع المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات وفقاً لما نصت عليه المادة (٢٩) منه على أن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين" لذلك جاءت القوانين الكويتية

ملتزمة بتلك المبادئ فعلى سبيل المثال أكد القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بإصدار قانون الجزاء على مبدأ المساواة في تطبيق أحكامه حيث نصت المادة (١١) على سريان أحكامه على كل شخص يرتكب في إقليم الكويت جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه.

وبالنسبة لقانون دولة الكويت المدني رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ بدولة الكويت فقد جاءت أحكامه متفقة مع تلك المبادئ ومقررة في المادة (٩) منه أن شخصية الانسان تبدأ بتمام ولادته حياً وتنتهي بوفاة.

وفيما يتعلق بأهلية الأشخاص من ذوي الإعاقة فقد تضمنت أحكام القانون المدني العديد من الأحكام بهذا الشأن حيث نصت المادة رقم 84 منه على أن "كل شخص أهل للتعاقد ما لم يقرر القانون عدم أهليته أو ينتقص منها"، كما تضمنت المادة رقم (96) فقرة (1) أن كل شخص بلغ سن الرشد يكون كامل الأهلية لأداء التصرفات القانونية.

كما نصت المادة (107) فقرة (1) من ذات القانون على أنه يجوز للمحكمة أن تعين للشخص من ذوي الإعاقة مساعداً قضائياً يعاونه في التصرفات التي ترى أن مصلحته تقتضي المساعدة فيها وذلك إذا كان بالشخص عجز جسماني شديد، من شأنه أن يصعب عليه الإلمام بظروف التعاقد، أو يعسر عليه التعبير عن إرادته، وعلى الأخص إذا كان أصم أبكم أو أعمى أو أصم أو أعمى أبكم.

ونصت المادة (109) بأنه إذا تعذر على الشخص بسبب حالته الجسمانية أو المرضية، أن يبرم التصرف، ولو بمعاونة مساعد، فإنه يجوز للمحكمة أن تأذن للمساعد القضائي في أن يبرمه بالانفراد، نيابة عنه، إذا كان من شأن عدم إبرامه أن يهدد مصالحه بالخطر.

والأصل هنا أن كل شخص بلغ سن الرشد يكون كامل الأهلية لأداء التصرفات القانونية، أما مسألة أن يبرم المساعد القضائي التصرف نيابة عن الشخص فلقد أحاطها المشرع بالعديد من الضمانات أبرزها أن تأذن المحكمة للمساعد القضائي بإبرام التصرف، وأن يكون عدم إبرام التصرف من شأنه تهديد مصالح الشخص بالخطر، إضافة إلى أن المساعد القضائي لا تعينه المحكمة إلا إذا كان بالشخص عجز جسماني شديد، من شأنه أن يصعب عليه الإلمام بظروف التعاقد، أو يعسر عليه التعبير عن إرادته.

الفقرات ٦٦ - ٦٧ - ٦٨:

- التزمت دولة الكويت بصورة عامة بمعطيات سيادة القانون على المستوى الوطني والدولي لما يمثله هذا المبدأ من ركيزة أساسية للحفاظ على حقوق الانسان.

حيث حرص المشرع بدولة الكويت على ضمان إتاحة حرية اللجوء إلى القضاء أمام الجميع سواء مواطنين أو مقيمين، ويعد حق التقاضي وحرياته من الضمانات القانونية التي كفلها الدستور وذلك وفقاً للمادة (١٦٦) منه والتي نصت على أن "حق التقاضي مكفول للناس ويبين القانون الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الحق" رغبة من المشرع الدستوري في منح الجميع مكنة الذود عن حقوقهم قضائياً من أية انتهاكات تتعرض لها حقوقهم أو حرياتهم.

كما نصت المادة (٢٩) من الدستور على أن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين". كما سمح الدستور في مادته (٤٥) لكل فرد بأن يخاطب السلطات العامة كتابة وبتوقيعه حيث نصت على "لكل فرد أن يخاطب السلطات العامة كتابة وبتوقيعه ولا تكون مخاطبة السلطات العامة باسم الجماعات إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية".

وفي سياق متصل نجد أن المادة رقم (167) من الدستور قررت للنيابة العامة أن تتولى الدعوى العمومية باسم المجتمع، وأن تُشرف على شؤون الضبط القضائي، وتطبيق القوانين الجزائية وملاحقة المذنبين وتنفيذ الأحكام، ولعل الدافع الرئيسي وراء سن هذا النص.. هو الرغبة في إرساء مبادئ الأمن والأمان ووسائل الحماية الجزائية للإنسان وحقوقه.. نظير ما قد يرتكب ضده -جزائياً- من أفعال.

وإيماناً من المشرع في حق جميع الأشخاص في التقاضي ولاسيما حقهم في الطعن أمام المحكمة الدستورية في أي قانون أو مرسوم بقانون أو لائحة إذا ما قامت شبهة بمخالفته لأحكام الدستور أن صدر القانون رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء المحكمة الدستورية حيث منح كل شخص سواء طبيعي أو اعتباري حق الطعن مباشرة أمام المحكمة الدستورية بدعوى أصلية.

واتساقاً مع هذه النصوص ألزمت المادة رقم (5) من القانون رقم (8) لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بأن "تتخذ الحكومة جميع التدابير الإدارية الفعالة وتوفير التجهيزات اللازمة لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم المدنية والسياسية. كما تلتزم الحكومة بتوفير مكاتب لتقديم خدمات خاصة لذوي الإعاقة في كافة مؤسساتها وجهاتها الحكومية بما في ذلك مترجم لغة الإشارة ومعين لخدمة المكفوفين لضمان تمتعهم بحقوقهم على قدم المساواة مع الآخرين".

وفيما يتعلق باتخاذ الإجراءات الميسرة لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بالإجراءات القانونية والقضائية وإنجاز معاملاتهم، أن صدر التعميم الإداري رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٨ الموجه لجميع قطاعات وزارة العدل ومرافق القضاء نص على:

"أولاً: تكليف مكاتب خدمة المواطن بالوزارة بتيسير أداء الخدمات المتعلقة بالسادة ذوي الاحتياجات الخاصة حتى تمام إنجاز المعاملة وذلك لكافة الخدمات التي تؤديها الوزارة في كافة المجالات وإعطائهم الأولوية في إنجازها من بين المراجعين.

ثانياً: على كافة قطاعات الوزارة الايعاز بتيسير أداء الخدمات للسادة ذوي الاحتياجات الخاصة وتسهيل مهمة مندوب الاتصال المكلف بذلك."

كما صدر التعميم الإداري رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ المتعلق بإعفاء الأشخاص ذوي الإعاقة مراجعي قطاع التسجيل العقاري والتوثيق والذي نص على أن "يعفى الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة والمتوسطة من أداء الرسوم المستحقة على الخدمات العامة استخراج الشهادات بجميع أنواعها- توثيق أو تصديق المحررات بكافة أنواعها عدا الوثائق العقارية ورسوم البيع بشرط أن تكون هوية الإعاقة سارية المفعول." هذا بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات التالية والتي تهدف إلى تسهيل وتيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى القضاء:

- ١- تسهيل استقبال الأشخاص من ذوي الإعاقة بكافة المباني التابعة للوزارة ووصولهم إلى كافة الخدمات المتاحة من قبل الوزارة.
- ٢- توفير مواقف خاصة بهم.
- ٣- توفير مصاعد.
- ٤- توفير سيارات مخصصة لهم.
- ٥- توفير كراسي خاصة بالأشخاص من ذوي الإعاقة وخدمة التوصيل لتسهيل تنقلهم.
- ٦- توفير موظفين مخصصين بمكتب خدمة المواطن للرد على استفساراتهم وتلقي شكاوهم.

أما فيما يتعلق بالصحة النفسية:

(أ) أن 46 شخصاً من ذوي الإعاقة النفسية أو الاجتماعية أو الذهنية محبسون منذ أكثر من عشر سنوات في جناح المرضى المزمين بالمركز، في غرف مكتظة ضعيفة التهوية والإنارة الطبيعية، حيث يبدو أن هؤلاء الأشخاص لا يشاركون إلا في أنشطة يومية قليلة، نفيديكم بما يلي:

1- المركز يحوي 5 أجنحة تأهيلية لمرضى الأمراض المزمنة، بطاقة سريره استيعابية كلية 97 سريراً، يشغل المرضى منها حسب آخر احصائية 83 سرير.

2- الأجنحة مبنية من قبل وزارة الصحة ومزودة بنظام تكييف مركزي للتهوية، بالإضافة لوجود شبابيك عديدة حول المبنى تمكن الإنارة الطبيعية، كما يتم السماح للمرضى بالخروج لحديقة المبنى الخارجية عندما يكون الطقس مناسباً.

3- أما بخصوص وجود المرضى لأكثر من عشر سنوات فيعود لأحد الأسباب التالية:

- لا يوجد في الوقت الحالي دور إيواء أو مراكز تأهيل مختصة داخل المجتمع في دولة الكويت توفر الرعاية المجتمعية المطلوبة لمرضى الأمراض النفسية.
- عدم تعاون أهالي المرضى مع الفريق العلاجي للمساعدة في خروج المرضى من المستشفى.
- عدم التمكن من التواصل مع الأهل أو عدم وجود بطاقات ثبوتية رسمية للمريض.

ولقد اتبع المركز كل الخطوات الإدارية المتاحة للمساعدة في خروج هؤلاء المرضى.

كما نفيديكم بأنه قد صدر في يناير 2019 عن طريق مجلس الأمة القانون رقم 14 لسنة 2019 في شأن الصحة النفسية والذي توكل فيه المادة رقم (37) لوزارة الصحة إنشاء مراكز إيواء ومنح تراخيص مراكز إيواء خاصة.

4- أما بخصوص مشاركة المرضى في أنشطة يومية، فمركز الكويت للصحة النفسية يوفر برنامج الرعاية النهارية الذي يقدم خدمة التأهيل وتعليم المهارات الحياتية لإعادة اندماج المرضى في

المجتمع. كما يتم التعاون مع عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر لتقديم برامج تدريبية وتأهيلية للمرضى. ويعتمد حجم مشاركة المرضى في الأنشطة على حالتهم الصحية والعقلية.

(ب) أما بخصوص وجود أطفال في عمر 11 سنة يتلقون أدوية مضادة للذهان وعلاجاً بالتخليج الكهربائي، وأن العديد من الأطفال والبالغين ذوي الإعاقة النفسية- الاجتماعية يحصلون على الرعاية الطبية النفسية بناء على الموافقة المقدمة من أقاربهم نفيديكم بما يلي:

1. المركز يتبع المعايير والقواعد الطبية المعترف بها في علاج المرضى من الأطفال والمراهقين، واستخدام أدوية مضادة للذهان في الأطفال هو علاج موافق عليه من قبل منظمة الغذاء والدواء ومتبع عالمياً في حالات الأمراض النفسية للأطفال وفق تقرير منظمة الغذاء والدواء FDA، وسياسة تشغيل وحدة المنارة لعلاج الأطفال والمراهقين.

2. أما بخصوص استخدام علاج التخليج الكهربائي، فهو وفقاً للمعايير الطبية العالمية، وهو علاج آمن وفعال في علاج الأمراض النفسية للأطفال حسب تقرير سياسة علاج التخليج الكهربائي وتقرير الأكاديمية الأمريكية للطب النفسي للأطفال والمراهقين في استخدام علاج التخليج الكهربائي.

3. أما بخصوص حصول المرضى على رعاية طبية نفسية بناء على الموافقة المقدمة من أقاربهم، فهذه وفقاً لقوانين دولة الكويت ولوائح وزارة الصحة: في حال وجود مريض غير قادر على اتخاذ القرار العلاجي بسبب مرضى أو عقلي، ويتم الحصول على الإقرار المستنير من الأقرباء حسب التسلسل اقراي، وهو معمول به عالمياً في مجال الطب.